رفض برلماني واسع للعقوبات الاقتصادية التركية على إقليم كردستان

بغداد/ المدى

انتقد نواب ينتمون الى اغلب الكتل النيابية قرار الحكومة التركية بفرض عقوبات اقتصادية ضد اقليم كردستان العراق.

وفي تعقيب متزامن مع انعقاد مؤتمر وزراء خارجية دول الجوار العراقي والدول الكبرى قال وكيل وزارة الخارجية محمد الحاج حمود: نرفض العقوبات الاقتصادية.. وسنتعامل مع الامر كما تعاملنا مع قرار البرلمان التركي بتفويض الجيش التركي ملاحقة مقاتلي PKK داخل الاراضي العراقية.

وأعرب نائب من التحالف الكردستاني عن أسفه لما جاءت به توصيات مجلس الامن القومي التركي، ووصفه نائبان آخران بأنه خطوة ستضر الطرفين التركي والعراقي، وعده نائب ثالث موقفا غير موفق. ووصف النائب عن التحالف الكردستاني محمود عثمان فرض حصار اقتصادي على اقليم كردستان"بالمؤسف والسيئ" معتبرا أن الحظر الاقتصادي سيؤذي تركيا كما سيؤذي الاقليم.

وقال إن "تركيا ستتأثر من الحظر الاقتصادي لأن حجم التبادل التجاري بين تركيا واقليم كردستان يبلغ المليارات".

وتابع أن "مايقارب ٥٠٠ الى ٦٠٠ شركة تركية ستتضرر من هذا الحظر، لأن لها علاقات تجارية مع الجانب الكردي"، مشيرا الى تضرر آلاف المواطنين الكرد والاتراك على طول الحدود التركية - الكردية بسبب اعتياشهم على العلاقات التجارية بين الجانبين.

وطالب عثمان بالغاء الحظر "لأنه سيزيد المشاكل سوءا".

وتساءل النائب عن التوقيت.. وقال "هناك مؤتمر في تركيا لمساعدة العراقيين.. فكيف يتم فرض هذا الحظر قبيل المؤتمر؟".

وتابع عثمان ان "الاكراد والحكومة العراقية سيطالبون مؤتمر اسطنبول بإلغاء الحظر التركي" مشيرا إلى أن "الحكومة المركزية لا تتضرر بصورة مباشرة من هذا الحظر لكنها ستتضرر بصورة غير مباشرة باعتبار أن الحكومة المركزية تستورد كهرباء من تركيا لتغذية مناطق كردستان، وبعد الحظر سيكون هناك عبء على الحكومة المركزية لتزويد كردستان بالكهرباء."

وكان مجلس الامن القومي التركي قد اوصى في الحادي والثلاثين من شهر تشرين الأول الماضي، الحكومة التركية بفرض عقوبات اقتصادية على اكراد العراق الذين تتهمهم انقرة بأنهم يدعمون على أراضيهم المتمردين الاكراد في تركيا.

وجاء في بيان نشر في ختام اجتماع دام ست ساعات تقريبا "تقرر رفع توصية الى الحكومة تطلب منها اتخاذ اجراءات اقتصادية ضد المجموعات الكردية التي تدعم مباشرة او غير مباشرة التنظيم الانفصالي"، في اشارة الى حزب العمال الكردستاني.

وفي السياق نفسه، اعتبر النائب عن القائمة العراقية مفيد الجزائري، هذا القرار بالمؤذي لتركيا وللاكراد، واوضح أن "تركيا تستفيد من علاقاتها الاقتصادية من الاكراد" مشيرا إلى أن "الاحصاءات تحدثت عن أن عشرة مليارات دولار هي حجم المبادلات التجارية بين الاكراد وتركيا" .

وقال ان "الحوار بين الطرفين هو الذي يحل المشاكل وليس الحصار الاقتصادي" مؤكدا ان الوسائل السلمية "هي التي تحل المشاكل".

وقال النائب حسين الفلوجي عضو قائمة التوافق ان " المتضرر الاكبر هو حكومة اقليم كردستان" مضيفا أن "القرار التركي سيكون له انعكاسات سلبية على المنطقة الشمالية من العراق".

وأضاف الفلوجي: نطالب الاكراد ان يكونوا اكثر وضوحا حول علاقاتهم الخارجية"، ملمحا إلى أن "تردي العلاقات بين الجانبين سيؤدي إلى تداعيات سلبية على الإقليم".

وقال "الحظر الاقتصادي سيعمل على ايذاء العراق بأجمعه وليس اقليم كردستان".

وكان وزير التجارة التركي كورشاد توزمان قد هدد بقطع بلاده العلاقات التجارية مع اقليم كردستان إذا تصاعدت الأزمة الراهنة بشأن حزب العمال الكردستاني، لكنه أشار إلى أن هذه العلاقات ستتواصل مع بقية أجزاء العراق.

وتأتي تصريحات توزمان عقب إعلان رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان أن" تركيا تدرس فرض عقوبات تجارية على العراق، ردا على عمليات مقاتلي حزب العمال الكردستاني التي تنطلق من الأراضي العراقية".

وكان أردوغان قد قال في مؤتمر للمستثمرين بالعاصمة البريطانية لندن الاسبوع الماضي إن" بلاده قد تفرض عقوبات تتعلق ببعض السلع المصدرة للعراق" دون إعطاء المزيد من التفاصيل.

وأشار إلى "مساعدة تركيا العراق بإمدادات الكهرباء والماء والغذاء والأدوات المنزلية والأجهزة الإلكترونية".

في الوقت نفسه، أشار كمال الساعدي عضو قائمة الائتلاف العراقي الموحد إلى ان " فرض حظر اقتصادي على الاكراد هو خطوة غير موفقة ولا تخدم العلاقة بين الجانبين التركي والعراقي".

ولا يمكن معاقبة شعب اقليم على تجاوز بعض العناصر المسلحة الخارجية".

وقال إن "حكومة اقليم كردستان والحكومة المركزية اعلنتا انهما ترفضان تواجد مسلحي حزب العمال الكردستاني على ارض الاقليم، وحزب العمال يتحصن في مناطق وعرة لايمكن الوصول اليها"، وتساءل الساعدي " اذا كانت الحكومة التركية لا تستطيع ان تصل الى مسلحي حزب العمال منذ٢٥ سنة.. فكيف تستطيع الحكومة المركزية وحكومة اقليم كردستان ان تمنع نشاط هذا الحزب؟".

واصفاً قرار الحظر بأنه "سيعمل على الاضرار في اقتصاد كردستان باعتبار ان تركيا منفذ مهم لكردستان على العالم."

واستبعد النائب عن الائتلاف الموحد تأثر الحكومة المركزية بالحظر قائلا "العقوبة تشمل علاقة اقليم كردستان التجارية مع الجانب التركي، لذلك سيكون المتأثر الاول هو اقليم كردستان."

وكان وزير الخارجية التركي علي باباجان قد قال خلال مؤتمر صحفي عقده الاسبوع الماضي "عندما نتحدث عن العقوبات الاقتصادية فلا نقصد أن نسبب مشقة للناس الذين يعيشون في تركيا والعراق.. نحن نستهدف المصادر الاقتصادية لحزب العمال وتلك العناصر التي توفر الدعم لهم في وقت اشار رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في تصريحات صحفية أن "الاجراءات التي تمت الموافقة عليها خلال اجتماع للحكومة لم تدخل حيز التنفيذ".

ورفض وكيل وزارة الخارجية محمد الحاج حمود العقوبات الاقتصادية على اقليم كردستان واعتبرها ضد العراق".

واضاف محمد الحاج حمود "لم تصل الينا اي تفاصيل بعد عن العقوبات الاقتصادية، ونحن سمعنا بالأمر من وسائل الاعلام". وأوضح قائلا "سنتعامل مع الامر كما تعاملنا مع القرار السابق (قرار البرلمان التركي بتفويض الجيش التركي ملاحقة الـ (PKK في العراق). وسنعمل بكل الوسائل لمنع الاذى على الجارة تركيا".

وتابع حمود " نرفض اي عقوبات على الاقليم، واي عقوبة توجه للاقليم توجه للعراق، فأي عقوبة موجهة ضد جزء هي ضد العراق، حكومة الاقليم وان كانت تتمتع بحكم ذاتي الا أنها جزء من العراق".

وانتقد الموقف التركي قائلا "نحن منفتحون عليهم لكنهم ليسوا كذلك".

ورفض وكيل وزير الخارجية الافصاح عن الخطوات التي ستتبع في حال اصرار الجانب التركي على تنفيذ العقوبات، وقال "الامر سابق لأوانه.

وفد نيابي ضم رئيس برلمان كردستان زار النجف والتقى بالمرجعيات الدينية

المفتي ينقل رسالة من بارزاني الى السيد السيستاني تتعلق بالازمة على الحدود

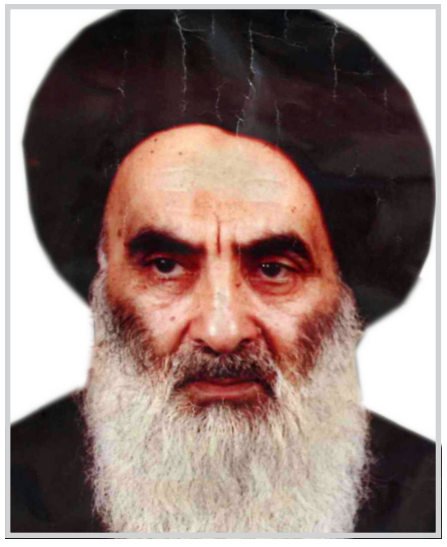

المدى / الوكالات

استقبل المرجع الديني السيد علي السيستاني في النجف امس نائبي رئيس المجلس النيابي خالد العطية وعارف طيفور وعدنان المفتي رئيس برلمان اقليم كردستان لبحث المشكلات التي يمر بها العراق خاصة اقليم كردستان.

وقال مهند الشمري مدير المكتب الاعلامي للعطية في تصريح صحفي ان السيد السيستاني عبر عن قلقه من استخدام تركيا الخيار العسكري لمواجهة هجمات حزب العمال الكردستاني.

ونقل الشمري عن السيد السيستاني قوله ان العمل العسكري في شمالي العراق لن يجلب حلا لمشكلة حزب العمال الكردستاني بل سيؤزمها ويزيدها تعقيدا.

وقالت مصادر مطلعة ان رئيس برلمان كردستان عدنان المفتي يحمل رسالة من رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني الى المرجع الديني الاعلى السيد علي السيستاني حول ازمة الحدود بين تركيا وحزب العمال الكردستاني.واشار الشمري الى ان الوفد اجتمع ايضا مع المرجع الديني السيد محمد سعيد الحكيم والمرجع الديني الشيخ اسحاق الفياض.وكان وفد برلمان اقليم كردستان والاحزاب الكردستانية برئاسة عدنان المفتي رئيس البرلمان وعضوية فاضل ميراني سكرتير المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني ورئيسي كتلتي الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي وممثلين عن الحزب الشيوعي والاتحاد الاسلامي والاخوة التركمان والكلدوآشوريين في البرلمان الكردستاني قد زار مقر المجلس الاعلى الاسلامي في العراق واستقبلوا هناك من قبل السيد عمار الحكيم نائب رئيس المجلس وعدد من الاعضاء القياديين في المجلس.

وتم خلال اللقاء بحث الاوضاع العراقية الراهنة والتهديدات التركية باجتياح اراضي اقليم كردستان.

وقدم المفتي نبذة عن موقف القيادة السياسية في اقليم كردستان حول الازمة على الحدود العراقية التركية، مؤكداً ان الشعب العراقي بكل اطيافه يتطلع لحل سلمي للازمة على الحدود مع تركيا رافضا اللجوء الى خيارات من شأنها تعقيد الاوضاع في المنطقة.

من جانبه اكد السيد عمار الحكيم على ضرورة العمل على ايجاد حل سلمي لازمة حزب العمال الكردستاني، مشيرا الى ان العراق لن يسمح بتواجد مجاميع مسلحة على اراضيه تعمل على تهديد الدول المجاورة.

وعلى صعيد متصل التقى وفد اقليم كردستان نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي وتم خلال اللقاء استعراض الإجراءات والجهود التي بذلتها حكومة وبرلمان إقليم كردستان من اجل إيجاد حل لازمة حزب العمال الكردستاني مع تركيا.

وجدد المفتي التزام حكومة وبرلمان الإقليم ببذل أقصى جهد ممكن يعكس حقيقة موقف حكومة الإقليم في حل مسالة حزب العمال الكردستاني بالطرق الدبلوماسية دون اللجوء الى الحلول العسكرية.

من جهته عرض نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي لوفد الاقليم نتائج زيارته الأخيرة إلى تركيا والمباحثات التي أجراها مع القادة الأتراك لنزع فتيل الأزمة.

كما التقى وفد اقليم كردستان الدكتور أحمد الجلبي رئيس حزب المؤتمر الوطني العراقي، وتم التباحث حول مستجدات الساحة العراقية والتوترات على الحدود العراقية التركية.من جهة أخرى اجتمع وفد اقليم كردستان مع كتلة التحالف الكردستاني في مجلس النواب، حيث تم تبادل الآراء حول الوضع في كردستان والعراق بشكل عام وسبل تعزيز التعاون والتنسيق بين برلمان وحكومة اقليم كردستان ومجلس النواب والحكومة العراقية.

قوات الأمن الكردية تباشر غلق مقرات الأحزاب المتعاطفة مع حزب العمال الكردستاني

اربيل /الوكالات

قال مصدر رفيع في مديرية امن اربيل، إن قوات الأمن في الإقليم باشرت، السبت، إغلاق مقرات الاحزاب الكردية العراقية المتعاطفة مع حزب العمال الكردستاني مبتدئة بغلق مقر حزب الحل الديمقراطي الكردستاني في مدينة اربيل، ملمحا إلى احتمال اعتقال ناشطين في هذه الأحزاب إذا لم يمتثلوا لإجراءات السلطات.

ويتزامن هذا الإجراء مع افتتاح مؤتمر دول الجوار العراقي في مدينة أسطنبول التركية، السبت، في وقت يسود فيه التوتر العلاقات العراقية - التركية بسبب وجود عناصر من حزب العمال الكردستاني المحظور في تركيا في مناطق جبلية في اقليم كردستان شمالي العراق.

وحول اعتقال اعضاء هذه الاحزاب قال المصدر "في المرحلة الاولى ستقتصر العملية على اغلاق مقراتهم وان استمروا في نشاطاتهم سوف نقوم بإعتقال اعضائهم ايضا."

يذكر ان حزب الحل الديمقراطي الكردستاني، الذي يتزعمه الدكتور فائق كولبي، تأسس في عام ٢٠٠٣ ولم يحصل حتى الآن على اجازة العمل في اقليم كردستان انما حصل على اجازة العمل من الحكومة العراقية، وشارك في الانتخابات العراقية دون الحصول على اي مقعد في مجلس النواب.

جامعة دهوك تحتفل بعيد تأسيسها وتعد بتطورات علمية كبيرة

دهوك / المدى

احتفلت جامعة دهوك بذكرى تأسيسها الخامس عشر محققة الانجازات العلمية والتطور الواضح في جميع المجالات.

وثمن الدكتور عصمت محمد خالد رئيس الجامعة في كلمة بالاحتفال جهود الاساتذة الذين تواصلوا منذ تأسيس الجامعة وتمكنوا من ايصالها الى ما هي علمية الان من مستوى متطور مشيرا الى ان الجامعة عقدت خلال عمرها اكثر من ٥٠ اتفاقية علمية وثقافية منذ تأسيسها حتى الآن معلنا انه سيتم افتتاح احدث مركز ثقافي وقاعة كبرى للاجتماعات وسيتم ايضا حل مشكلة الاقسام الداخلية..

ودعا رئيس الجامعة في كلمته الحكومة التركية الى حل نزاعها مع حزب العمال الكردستاني التركي بالحوار والطرق السلمية وعدم اللجوء الى لغة التهديدات والقوة في حل المشكلات.

وشدد على الدور الذي لعبته جامعة دهوك في تغير الواقع الاجتماعي قائلا " اصبح الان لدينا المئات من اصحاب الشهادات وأصبح دور الجامعة بارزا في تغيير الواقع الاجتماعي حيث تفتخر بان اول مركز للرشاقة النسائية افتتح في جامعة دهوك ودورها بارز في تعليم العشرات من الموظفات سياقة السيارة من خلال مركز تعليم سياقة تابع للجامعة".

الى جانب هذه التطورات قال د . عصمت محمد خالد " حققت الجامعة منذ تأسيسها في ٣١ تشرين الاول ١٩٩٢ الكثير في مجال التعليم ايضا حيث تخرج منها آلاف الطلبة والطالبات كان.

قد في البداية لدينا ٥ تدريسيين أما الان فاصبحوا اكثر من خمسمائة".

ويوجد في كل مستوصف في المحافظة طبيب تخرج من جامعة دهوك حيث عند التأسيس لم يكن لدينا في عموم محافظة دهوك سوى ١٦٠ طبيباً هاجر ٣٠ منهم واصبح لدينا ٣٥٥ تدريسياً من حملة الماجستير و١١١ استاذاً مساعداً و٢٩ بدرجة بروفيسور والباقي بدرجة دكتوراه "

وفيما يخص دورها في التغيير الاجتماعي قال رئيس الجامعة: في الوقت الذي لايزال دورها في تفعيل الحركة الاقتصادية غير مشجع فأنها ساهمت في التغيير الاجتماعي ويبلغ الآن ٤٤٪ من طلبتها من الاناث وكذلك ٢٠٪ من التدريسيين ايضا "

تصريح رئيس الجامعة الذي جاء في مؤتمر صحفي عقده بقاعة خاني برئاسة الجامعة في ٣١ تشرين الاول بمناسبة تأسيسها تحدث فيه عن المستوى العلمي للجامعة قائلا" من الصعب قياس المستوى العلمي في هذه الفترة والظروف التي مرت بها ولكن كان لزيادة قبول الطلبة عامل كبير في التأثير على المستوى العلمي "

وفيما يخص تطويرقدرات التدريسيين وافتتاح اقسام جديدة قال" الى الان لا توجد الامكانات لفتح اقسام جديدة بسبب عدم توفر الكوادر او الامكانات. اما بخصوص تطوير امكانات التدريسيين فتمنيت لو زار كل استاذ او شارك ولو في دورة في الخارج ليستطيع تطوير امكاناته ولكن ليس كل ما نتمناه يتحقق"

وقال: لقد استطاعت الجامعة تحقيق الكثير من التطور العلمي حيث لديها الآن افضل مركز ابحاث وله بحوث ودراسات عديدة ستبرز اهميتها بعد الاعلان عنها قريبا مثلا هناك لأول مرة بحث ودراسة عن كيفية علاج الثلاسيميا قبل الولادة وهذا بحد ذاته انجاز لم يتحقق من قبل "

في نفس الوقت لدينا مركز تعليم لغة انكليزية ومركز تعليم كومبيوتر ولاول مرة تقوم كلية الطب باصدار مجلة طبية على مستوى عالمي متطور وهذه كلها انجازات "

الى جانب ذلك قال د . عصمت محمد خالد رئيس جامعة دهوك " سيكون للجامعة قريبا احدث مركز ثقافي وقاعة للمؤتمرات والاجتماعات كذلك سيتم حل مشكلة الاقسام الداخلية التي تعد المشكلة الاهم بسبب تزايد اعداد الطلبة سنة بعد خرى".

وحضر الاحتفال جمع كبير من الاساتذة والطلبة وعدد من المسؤولين في المحافظة.